



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثالثة والأربعون

”إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية“

روما، إيطاليا، 17-21 أكتوبر/تشرين الأول 2016

ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق – التوصيات

أولاً – مقدمة

1- تستنير هذه التوصيات بنتائج المنتدى الرفيع المستوى بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق الذي عقدته لجنة الأمن الغذائي العالمي في يونيو/حزيران 2015، كما تستند إلى الأدلة الموجودة وتهدف إلى تشجيع السياسات والممارسات الجيدة. ويُراد من التوصيات أن تساهم في تحقيق ولاية اللجنة سعياً إلى عالم متحرر من الجوع تنفَّذ فيه البلدان الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. ولا تعيد هذه التوصيات صياغة ما جاء في المنتجات الأخرى للجنة من توصيات وتوجيهات، بل إنها تكملها¹.

2- يلعب أصحاب الحيازات الصغيرة² دوراً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي والتغذية في الحاضر والمستقبل، بما في ذلك زيادة الإنتاج الغذائي اللازم لتلبية الطلب العالمي في المستقبل. ويشكل أصحاب الحيازات الصغيرة مجموعة متباينة من الأفراد عبر البلدان والأقاليم، ويوفرون 70 في المائة من إجمالي الإنتاج الغذائي، وفي الوقت نفسه ما زال العديد منهم يعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويشترك أصحاب الحيازات الصغيرة في الكثير من الأسواق

¹ مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، وتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وما نتج عنه من توصيات متفق عليها في مجال السياسات بشأن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

² أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فهم المزارعون الأسريون من الرجال والنساء، وصغار المنتجين والمجهزين والرعاة، والحرفيون، وصيادو الأسماك، والمجتمعات المحلية التي تعتمد بشكل كبير على الغابات، والسكان الأصليون، والعمال الزراعيون.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org.



المترابطة، ولكنهم يواجهون أيضاً تحديات للوصول إلى الأسواق وتحقيق فوائد تدعم سبل كسب عيش صحية. وتلعب الحكومات دوراً أساسياً في معالجة القيود الخاصة بهم وتعظيم احتمال الوصول المفيد إلى الأسواق الموثوقة والمجزية. ومن شأن ذلك دعم جهود الحكومات المبذولة للارتقاء بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال توفير الفوائد التي تعود على الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

3- أصحاب الحيازات الصغيرة في سياق متغير: يتغير المشهد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي الذي يعمل في سياقه معظم أصحاب الحيازات الصغيرة بسرعة غير مسبوقة. ويشكل كل من تغير المناخ، والتغيرات الديموغرافية والضغوطات الناجمة عنها، والتحصّر، وزيادة انتشار النزاعات والمشردين داخلياً واللاجئين، وارتفاع المدخيل وتغير النظم الغذائية، تحديات لأصحاب الحيازات الصغيرة وفرصاً لهم على حد سواء. وقد تتيح بعض هذه التغييرات إمكانيات للنفاذ إلى أسواق جديدة أو ذات قيمة أعلى، وتعزيز تنويع الدخل، وتحسين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولكنها قد تطرح أيضاً تحديات كبيرة. وتشمل هذه التحديات المخاطر المالية، والشروط غير المنصفة، والوصول الفعلي إلى الأسواق، والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى واستخدامها بشكل مستدام. وقد تنشأ تحديات أخرى بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات والمخاطر التي تواجه العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء، فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق في المدن التي تشهد نمواً سريعاً. وتشمل الأسباب وراء هذه التحديات ضعف البنية التحتية ونظم معلومات الأسواق، وعدم كفاءة المدخلات وأسواق الخدمات، وضعف المؤسسات والأطر التنظيمية. وفي وجه هذه التحديات والفرص، تلعب السياسات العامة والاستثمارات دوراً هاماً في خلق بيئة مواتية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

4- الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والنظم الغذائية: يعمل أكثر من 80 في المائة من أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم في أسواق الأغذية المحلية والوطنية. وقد يتراوح نطاق هذه الأسواق المتنوعة للغاية، التي تعبر³ من خلالها معظم المواد الغذائية المستهلكة في العالم، من السياقات المحلي إلى العابر للحدود وصولاً إلى المستوى الإقليمي، وقد تتم إقامتها في سياقات ريفية أو شبه حضرية أو حضرية، أو على امتداد هذه السياقات، وهي ترتبط بشكل مباشر بالنظم الغذائية المحلية والوطنية و/أو الإقليمية. وهذا يعني أن الأغذية المعنية يتم إنتاجها وتجهيزها وتداولها داخل هذه النظم. ويمكن أن تساعد عمليات القيمة المضافة هذه في خلق فرص عمل والمساهمة في التنمية المحلية والاجتماعية والاقتصادية، عندما يتم تداول مزايا القيمة المضافة ضمن النظم المحلية والوطنية والإقليمية. ويمكن إقامتها أيضاً ضمن ترتيبات منظمة أو بشكل مخصص أو غير رسمي يتيح المزيد من المرونة لأصحاب الحيازات الصغيرة، ويحدد من الحواجز التي تعيق دخولهم إلى الأسواق. وهي تؤدي وظائف متعددة تتخطى نطاق تبادل السلع لتستحدث حيزاً للتفاعل الاجتماعي وتبادل المعارف. وعلى الرغم من أهميتها، غالباً ما يتم التغاضي عن هذه الأسواق في نظم جمع البيانات مما يؤثر سلباً على قاعدة الأدلة التي تستنير بها السياسات العامة.

³ Feeding humanity through global food trade, 2014, Vandoni, S. و Ridolfi, L. و Laio, F. و Carr, J. و D'Odorico, P. Earth's Future (إطعام البشرية من خلال تجارة الأغذية العالمية، مستقبل الأرض، 2، الصفحات 458-469).

5- المنظور الجنساني: تشكل النساء ما معدله 43 في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية. وإذا حصلت النساء المزارعات على نفس فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الرجال، فإنه بإمكانهن زيادة غلات مزارعهن بنسبة 20-30 في المئة، ويمكن خفض معدل نقص التغذية بنسبة 12-17 في المئة⁴. وفي كثير من الأحيان، تكون للنساء من أصحاب الحيازات الصغيرة فرص أقل للوصول إلى الأسواق، وذلك نتيجة لعدة قيود محددة. وبالتالي، من الضروري معالجة هذه القيود لضمان الوصول العادل إلى الأسواق لأصحاب الحيازات الصغيرة، فضلاً عن تعظيم الدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة بالفعل في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وتظهر القيود المفروضة على وصول النساء من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق كنتيجة لضيق الوقت، والتركيز المتكرر لعمل المرأة على إنتاج الكفاف، وعدم تناسب المسؤولية للعمل غير مدفوع الأجر، وعدم تكافؤ فرص الوصول والاستفادة من: الأصول الإنتاجية، والتكنولوجيا، والتمويل، والتعليم والخدمات ذات الصلة، والتأثير المحدود على القرارات بشأن المسائل الاقتصادية في الأسرة والمجتمع المحلي، من بين أمور أخرى. وتقرّ الإجراءات الفعالة بضرورة تعزيز واحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

6- الشباب: يمكن للنظم الزراعية والغذائية أن تشكل قطاعاً هاماً للشباب الذين يستكشفون فرص الدخل والعمل في كل من المناطق الريفية والحضرية. ويمكن أن يواجه الشباب من أصحاب الحيازات الصغيرة عقبات في الوصول إلى الأسواق نتيجة لنقص الموارد المالية، والفرص، والمهارات، والقدرات. وإن الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة والبنية التحتية للأسواق أمر أساسي لتوفير أمثلة ناجحة وسبل عيش قابلة للتطبيق لجميع الأجيال القادمة.

7- الأسواق الدولية: يعمل أصحاب الحيازات الصغيرة أيضاً في أسواق التصدير، أو أنهم يرغبون في المشاركة فيها، مما يتيح أمامهم فرصاً وتحديات خاصة. ويمكن لهذه الأسواق أن توفر إمكانات لتحقيق قيمة أكبر والانخراط مع المشترين المؤسسيين القادرين على تيسير الحصول على الموارد المالية، وبناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة وتدريبهم، كجزء من استثماراتهم على امتداد سلسلة القيمة. وقد يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة أيضاً تحديات لتلبية المعايير المتفق عليها دولياً والمتطلبات الأخرى المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها. وقد يكون أصحاب الحيازات الصغيرة عرضة لعقود أو شروط وممارسات مجحفة في هذه الأسواق. ويمكن أن يسهل التدريب وتنمية القدرات بشأن وظائف الأسواق، ومحو الأمية وتعليم الحساب، وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق واستعدادهم لها. ويمكن أن تؤثر الأسواق الدولية على الأمن الغذائي والتغذية الخاصين بأصحاب الحيازات الصغيرة، وهو أمر يمكن فهمه بشكل أفضل من خلال جمع البيانات وتحليلها.

8- التغذية: تشكل أسر أصحاب الحيازات الصغيرة جهات تشتري وتورد الأغذية على حد سواء، وهي عرضة لسوء التغذية بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب. ويمكن لتطور نظم تنويع الإنتاج أن يحسن قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في الأسواق، وتحسين وضعهم التغذوي في نفس الوقت. ويقدم أصحاب الحيازات الصغيرة الأغذية التي تساهم في النظم الغذائية الصحية والمتنوعة والمتوازنة، بشكل مستدام، ويمكن أن تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على

⁴ منظمة الأغذية والزراعة، 2011. حالة الأغذية والزراعة، المرأة في مجال الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين. منظمة الأغذية والزراعة، روما.

العلاقة بين مستهلكي الإنتاج الغذائي ومصادره. وعندما لا يترافق وصولهم إلى الأسواق بعمليات ملائمة لمناولة الأغذية قبل الحصاد وبعده وتخزينها وبمرافق النقل المناسبة، قد تُفقد الأغذية وتظهر مشاكل متعلّقة بالجودة قد تؤثر على النوعية التغذوية للأغذية.

9- الشراء المؤسسي: تشكل برامج الشراء المؤسسي أداة مفيدة لربط المنتجين بهيكل منظم للطلب على المنتجات الزراعية، مما قد يساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على التخطيط للإنتاج وتنويعه، وتوفير دخل يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، بما في ذلك وسيلة لدعم سبل العيش في حالات الأزمات والنزاعات والكوارث الطبيعية. ويجب أن تكون هذه البرامج هادفة ومنسقة بشكل جيد وأن تتبع إجراءات شفافة وتشاركية لأصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمتهم. وقد يؤدي النقص في الطلب والمدفوعات، أو تعقيد الإجراءات أو صرامتها إلى إقامة حواجز لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أن يساعد إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في تصميم وتنفيذ برامج الشراء العامة على معالجة الاحتياجات الخاصة بسياقات صغار المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين المحليين، وتحقيق منافع اجتماعية وبيئية واقتصادية. كما أنه من خلال إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في وضع ترتيبات تعاقدات الشراء المؤسسي، فإن هناك هدفاً آخر وهو ضمان التأكد من أنها تلبي احتياجاتهم.

التوصيات

10- ترمي التوصيات التالية إلى معالجة أهم التحديات والفرص من أجل تحسين فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق المذكورة أعلاه. وهي موجهة بشكل أساسي إلى الحكومات من أجل السياسات العامة، غير أنه يجوز لأصحاب المصلحة الآخرين أن ينفذوا الإجراءات الموصى بها ومناصرتها. وإن التوصيات طوعية الطابع وغير ملزمة ويتعين تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى مع النظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.

(1) جمع بيانات شاملة بشأن الأسواق المرتبطة بالنظم الغذائية المحلية والوطنية و/أو الإقليمية - الريفية والحضرية والرسمية وغير الرسمية على حد سواء - لتحسين قاعدة الأدلة للسياسات، بما في ذلك السن، ونوع الجنس، والبيانات المصنفة جغرافياً، وتضمين ذلك كجانب من منتظم من جوانب نظم جمع البيانات، وإتاحة هذه المعلومات لأصحاب الحيازات الصغيرة؛⁵

(2) تعزيز بيئة أسواق أكثر تمكيناً لأصحاب الحيازات الصغيرة، توفر أسعاراً عادلة وشفافة تكافئ عمل واستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل كافٍ؛

(3) دعم آليات بأسعار معقولة لوصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق والمعلومات عن الأسعار المفيدة والشفافة وفي الوقت المناسب، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظم المعلومات عن الأسواق المكيفة لأصحاب الحيازات الصغيرة، لتمكين اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ما ينبغي إنتاجه وبيعه، ومتى وأين؛

⁵ يشكل ملف البيانات عن أصحاب الحيازات الصغيرة الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة مثلاً يمكن الاستناد إليه.

- (4) تعزيز وتوسيع نطاق الفرص المتاحة، بما في ذلك تنفيذ برامج الشراء المؤسسي للمؤسسات العامة، والمساعدات الغذائية والتغذية المدرسية، حيث يرتبط أصحاب الحيازات الصغيرة بالطلب المنظم على المنتجات الغذائية والزراعية، وحيث يمكن للمستهلكين الوصول إلى المواد الغذائية الآمنة والصحية والمغذية المنتجة من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك خلال جميع حالات الأزمات والصراعات التي طال أمدها؛
- (5) تحسين إجراءات الشراء من خلال تشجيع اتفاقات شاملة تنطوي على طرائق ملائمة، بما في ذلك لغة مبسطة، والإعفاء من كفالة حسن الأداء، ومدفوعات مسبقة وسريعة ومنظمة، وكميات وأطر زمنية يمكن التحكم بها؛
- (6) وضع ترتيبات مؤسسية وترتيبات خاصة بالسياسات، بما في ذلك الشراكات المبتكرة التي تتعلق بأداء سلسلة القيمة والتي تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء والشباب ومنظماتهم، ليكون لهم دور فعال ومنصف في تصميم الترتيبات التعاقدية وتنفيذها؛
- (7) تشجيع الابتكار المؤسسي وتحسين نظم الإنتاج الزراعي. وتعزيز درجة تنظيم أصحاب الحيازات الصغيرة لتمكينهم من الاندماج في سلاسل القيمة وزيادة دخلهم بطريقة أفضل؛
- (8) تعزيز المشاركة الشاملة في نظم الأغذية المحلية من خلال تشجيع السلطات المختصة على المشاركة مع جميع الجهات الفاعلة المهتمة، بما في ذلك منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكون والمنتجون، ولا سيما النساء والشباب؛
- (9) الاستثمار في آلات ومرافق التجهيز والتخزين، وتحسينها، وتوافرها وإمكانية وصولها إلى المناطق الريفية والحضرية لتحسين توافر وجودة الأغذية وسلامتها وقيمتها التغذوية، والحد من انعدام الأمن الغذائي الموسمي والفاقد والمهدر من الأغذية؛
- (10) تحسين الوصول إلى النظم المالية الشاملة، المكيفة لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، والتي توفر مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، والتمويل المتناهي الصغر، والقنوات الخاصة للتسليف، ورأس المال اللازم لبدء العمليات، والتأمين؛
- (11) تطوير أو تحسين البنى التحتية الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة، مثل الري، والمراكز الصغيرة النطاق للتجهيز والتعبئة والتغليف؛ والبنية التحتية التي تربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية والأسواق ذات الصلة، مثل الطرق الفرعية، وأسواق البيع المباشر؛ وتحسين الوصول إلى الطاقة؛
- (12) إدراك القيمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للأغذية المنتجة، والاعتراف بالدور الرئيسي الذي يوفره أصحاب الحيازات الصغيرة في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارتها؛

- (13) تعزيز نهج متكاملة ومتوازنة بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية الأوسع، بما في ذلك التدخلات التي تستهدف نوع الجنس، كتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية المحلية والتخطيط الريفي - الحضري، لتسهيل دعمها للأسواق المرتبطة بالنظم الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية؛
- (14) الترويج لمنتجات أصحاب الحيازات الصغيرة ذات الخصائص النوعية المحددة، لزيادة الدخل وتلبية طلب المستهلكين مع الحفاظ على الممارسات التقليدية والمعرفة والتنوع البيولوجي الزراعي؛
- (15) تيسير تنوع الإنتاج لزيادة القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، والكوارث الطبيعية، وصدّات الأسعار، لتمكين الاستهلاك الغذائي الأكثر تنوعاً والحد من التقلبات الموسمية للمداخيل والأغذية؛
- (16) الاستثمار في بناء القدرات، والبحوث، والتكنولوجيا المبتكرة المكيفة لأصحاب الحيازات الصغيرة، ونقل التكنولوجيا، ولتعزيز القيمة المضافة، وتنوع الإنتاج، والعمالة، ومصادر الدخل، مما يساعد على التأمين ضد تقلبات أسعار المواد الغذائية والتخفيف من آثار المخاطر والصدّات في الدخل الزراعي؛
- (17) تشجيع إنتاج الأغذية المغذية والصحية التي قد تتيح لأصحاب الحيازات الصغيرة فرص الوصول إلى أسواق جديدة؛
- (18) تعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة التي تمكّن أصحاب الحيازات الصغيرة من الحصول على دخل أفضل من منتجاتهم؛
- (19) تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء والشباب، من خلال تعزيز فرص حصولهم على الأصول والموارد الإنتاجية والمداخيل وفرص العمل وتحكمهم بها، وكذلك من خلال تيسير الخدمات الإرشادية والمالية والمتعلقة بالتنمية التجارية، وأدوات إدارة المخاطر والإجراءات الإدارية المبسطة التي تم تصميمها خصيصاً لاحتياجاتهم الخاصة؛
- (20) تعزيز الحماية الصارمة لسلامة الأغذية من خلال التقييم الفعال للمخاطر، مما يؤدي إلى نظم مراقبة مناسبة لمختلف مستويات وسياقات وأنماط الإنتاج والتسويق، مع توفير المعلومات وبناء القدرات لتلبية هذه الاحتياجات؛
- (21) استهداف التعليم والتدريب، خاصة للشباب، مع التركيز على الإرشاد لإثراء ممارسات أصحاب الحيازات الصغيرة ومعرفتهم، وروح المبادرة، والابتكار، والتسويق في سلاسل القيمة والأعمال الزراعية، وجعل الزراعة أكثر جاذبية لهم؛
- (22) دعم تنمية الإنتاج، والقدرات الإدارية والريادية لأصحاب الحيازات الصغيرة، ومنظماتهم، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب؛

(23) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب أيضاً، لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرتهم على المشاركة في جميع الأسواق، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية؛

(24) تيسير قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة قدرتهم على المساومة والتحكم في بيئتهم الاقتصادية، ومشاركتهم في سلاسل القيمة الغذائية عن طريق العمل الجماعي وإقامة التعاونيات والجمعيات والشبكات والمنظمات الأخرى، وتعزيز مشاركة الفئات التي تحظى تقليدياً بنسب تمثيل أدنى، مثل النساء والشباب، والمساواة في سلطتها لصنع القرار.

المتابعة

(25) يُشجع جميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي على الدعوة إلى اتباع هذه التوصيات، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وأجهزتها الرئاسية، وعلى الارتقاء بمستوى الوعي بشأنها ونشرها، والترويج لاعتمادها، وتيسير التعلم، واتخاذ الإجراءات وتبادل الخبرات من خلال استخدامها؛

(26) ويُطلب من أصحاب المصلحة تيسير المتابعة عن طريق رسم خارطة للخبرات في بعض المجالات الرئيسية وتقييمها وتعزيز تبادلها، مثل المنهجيات لجمع البيانات بشأن الأسواق والنظم الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛ وسلامة الأغذية؛ وبرامج الشراء العامة.